

## أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970 - 2010

أحمد سلامي\*  
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

**ملخص :** نهدف في هذا المقال إلى التعرف على أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويله للتنمية على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010، بإتباع المنهج الاستقرائي، حيث يتم التركيز على دراسة وتحليل البيانات المتاحة.

**الكلمات المفتاح :** ادخار محلي، فجوة موارد داخلية، فجوة تمويلية، استثمار أجنبي، دين خارجي، اقتصاد جزائري.

**تمهيد :** يعتبر موضوع الادخار من أهم الموضوعات الاقتصادية التي لقيت تركيزا كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصادية، نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الوطني، حيث يعد ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية. فالادخار هو المصدر الأساسي المرغوب لتمويل الاستثمارات الوطنية، دون الحاجة إلى التمويل بالعجز أو استخدام القروض الأجنبية، ومتى توفرت المدخرات كانت كلفة الاستثمار ضعيفة، وهذا لكون الوفرة في الادخار تؤدي إلى تراجع سعر الفائدة بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي، وهذا ما يشجع على إقامة الاستثمارات والتوسع فيها. فمن ضروريات التنمية إذن ؛ هو تعبئة الادخار المحلي لكي يحدث الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي، وإن أي تحليل حقيقي لمشكلات التنمية، من الضروري أن يركز على المتغيرات الاقتصادية والتي من بينها معدلات الادخار. فما هو حجم الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري وما مدى كفاءته في تمويل التنمية الاقتصادية ؟

نناقش في هذا المقال أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر، وسوف نعالج هذا الموضوع من خلال التطرق إلى :

1- الادخار المحلي وتبيان أهميته ؛

2- أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر.

### 1- الادخار المحلي وتبيان أهميته

**1-1. مفهوم الادخار المحلي :** الادخار المحلي هو جملة الادخار الناتجة عن زيادة الدخول المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة، أي أن الادخار المحلي يمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أو المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والادخار الحكومي، بمعنى أن :

**الادخار المحلي = قيمة الدخل المحلي - قيمة الاستهلاك الكلي<sup>1</sup>.**

**1-2. أهمية الادخار المحلي في التنمية الاقتصادية :** إن دراسة الادخار في الأمد الطويل هي في مركز التحليل الاقتصادي، وذلك لأن الادخار المحلي هو مصدر العرض لرأس المال، والذي يعتبر العامل الرئيسي للإنتاج الذي يحدد إنتاجية العمل ونموها عبر الزمن<sup>2</sup>. وإن أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار)، وحيث إن كل استثمار لا بد أن يقابله ادخار، فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار المحلي<sup>3</sup>. فالادخار إذن له أهمية كبيرة في الإسراع بعملية التنمية وحفز الاستثمار ؛ إنه السبيل الوحيد لرفع معدلات الناتج الكلي والدخول وخير وسيلة لتمويل برامج الاستثمار الضخمة والطموحة<sup>4</sup>. ويُنظر إلى الادخار على أنه

\* selahm\_66@yahoo.fr

قوة اقتصادية وأمر تفرضه الضرورة وتحتمه المصلحة، وهو وسيلة للنماء والتمكين من الإنفاق وخير معين عند النواذب وفي الملمات<sup>5</sup>. ويعتبر الادخار المحلي عصب عملية التنمية، خاصة وأن الادخار الأجنبي لا تزيد نسبته في أي من الدول النامية عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>6</sup>، وهو وسيلة لتقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي، ويؤدي الانخفاض في معدلاته إلى تفاقم التبعية لرؤوس الأموال الأجنبية وإضعاف للاقتصاد الوطني<sup>7</sup>. ذلك أن الاعتماد على الادخار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تقادي السلبيات التي يمكن أن تنجم عن استخدام المصادر الخارجية للتمويل، حيث يمكن أن يتم ذلك عن طريق رسم سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى رفع معدلات نمو الادخار المحلي، وذلك لزيادة معدلات نمو الاستثمار<sup>8</sup>.

إن الادخار هو موازنة زمنية تعكس تفضيل الاستهلاك في المستقبل<sup>9</sup>، ويكتسب أهميته من توفيره للتأمين ضد الصدمات الاقتصادية والاجتماعية<sup>10</sup>. وهو مرصود أساسا لامتناس هذه الصدمات، من أجل الحفاظ على الاستهلاك في مسار نموه المنشود<sup>11</sup>. وقد أصبحت الدول تراهن على المدخرات الوطنية لإحداث التنمية، وتؤكد على دورها كوسيلة اقتصادية لتأجيل الاستهلاك وتقادي الضغوط التضخمية، وضمان الاستقرار الاقتصادي<sup>12</sup>. وإذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، إلا أنه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها الوطنية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة<sup>13</sup>. فالدولة القادرة على ادخار من 15% إلى 20% من دخلها الوطني يمكنها أن تحقق نموا بمعدل أسرع من تلك الدول الأقل ادخارا، وتبقى المعضلة وراء النمو والتنمية الاقتصادية تكون ببساطة في حدوث الزيادة في الادخار والاستثمار الوطني<sup>14</sup>. وفي سياق سياسة الادخار، يجب اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين محو الأمية المالية<sup>15</sup>.

## 2- أهم مؤشرات كفاءة الادخار في تمويل التنمية بالجزائر

سنعرض في هذا الجزء لأربعة مؤشرات تبين مدى قدرة الادخار المحلي على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك بالاستعانة بإحصائيات تغطي فترة الدراسة، وسيكون ذلك في أربع نقاط :

1- فجوة الموارد المحلية ؛ 2- الفجوة التمويلية ؛ 3- قدرة الصادرات على تغطية الواردات ؛ 4- نسبة تدفقات رأس المال الخارجي إلى الاستثمار المحلي.

**2- 1- فجوة الموارد المحلية :** يقصد بفجوة الموارد المحلية نقص المدخرات الفعلية التي يتم تعبئتها عن مقدار التمويل اللازم للاستثمار، ومعنى هذا أن هذه الفجوة يمكن تقديرها بناء على تقدير كل من الاستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو معين، والادخار المتوقع إعدادة لتمويل الاستثمارات<sup>16</sup>. ولكي يكون هذا المؤشر أكثر واقعية يحتاج إلى استبعاد المدخرات التي لا تدخل دائرة الاستثمار، وتبقى المشكلة في غياب إحصائيات عن حجم هذه التسريبات، فالادخار المذكور في الإحصائيات ليس إلا قيمة الجزء الذي لم يستهلك من الناتج، ومعنى هذا أن الادخار الذي تم تعبئته فعلا ودخل دائرة الاستثمار أقل بكثير من الادخار الفعلي، خاصة إذا تذكرنا ضعف وسائل تعبئة المدخرات في الجزائر. ومع هذا فإن لهذا المؤشر قدرا من الدلالة على مدى قدرة المدخرات المحلية على تمويل التنمية. لذا سنحاول قياس فجوة الموارد المحلية خلال الفترة (1970-2010).

تدل الإشارة السالبة في العمود الخاص بفجوة الموارد المحلية في الجدول (1) على أن هذا الرقم يمثل نقصا في الادخار المحقق عن الاستثمار المحقق، أما الإشارة الموجبة فتدل على أن المدخرات المحلية المحققة قد زادت عن الاستثمار المحلي المحقق بهذا المقدار الذي يلي الإشارة. وهناك ملاحظة أخرى، وهي أن كبر الرقم في عمود الفجوة ربما يعود إلى ضخامة الإنفاق على الاستثمار أو يعود إلى انخفاض الادخار، وصغر هذا الرقم ربما يعود إلى انخفاض الإنفاق على الاستثمار، وربما يعود إلى ارتفاع معدل الادخار.

**الفترة (1970-1979) :** بناء على بيانات الجدول (1)، نلاحظ أن الجزائر قد عانت من فجوة سالبة خلال هذه الفترة بلغت في المتوسط حوالي (-6,29%) من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا باستثناء سنة 1974 أين سجلت فجوة موجبة بلغت 3,5%. وكان معدل الاستثمار يفوق معدل الادخار في طول هذه الفترة، باستثناء طبعاً سنة 1974، فقد بلغ معدل الادخار المحلي 35,32% في المتوسط، بينما بلغ الاستثمار المحلي معدلا مرتفعا يقدر بـ 41,61%. إن معدلات الاستثمار هذه، كانت من أعلى المعدلات على المستوى العالمي في سبعينات<sup>17</sup> القرن الماضي.

إن هذه الفجوة السالبة نتجت على الرغم من ارتفاع معدل الادخار في الجزائر خلال هذه الفترة، وربما يرجع ذلك إلى الدور البارز الذي مارسه القطاع العام، الذي يستحوذ على قطاع المحروقات، والذي يمكنه من تحقيق فوائض مالية

مهمة، فهو يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، ويضاف إلى ذلك عامل آخر، وهو أن جزءاً من الادخار ربما يأتي من قطاع الأعمال الخاص الذي تساهم فيه فروع شركات أجنبية ضخمة ذات أرباح مرتفعة نسبياً تسمح لها بتكوين مدخرات مرتفعة. وكذلك هذه الفجوة السالبة نتجت عن الارتفاع الكبير في معدل الاستثمار، ويبدو أن الجزائر كان لديها قدراً من الاعتماد على الذات في مجال تمويل التنمية الاقتصادية، ولكنها تنفق على الاستثمار بمعدلات مرتفعة تفوق معدلات الادخار. كذلك معدل الادخار المحلي الذي عرف ارتفاعاً مستمراً خلال هذه الفترة ربما يعود إلى انخفاض معدل الاستهلاك الوطني<sup>18</sup> الذي شهد هبوطاً مستمراً من 60,09% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1971 إلى 45,49% سنة 1974، ثم أخذ في التذبذب صعوداً ونزولاً إلى أن استقر عند القيمة 45,06% سنة 1980؛ بالإضافة إلى الارتفاع الذي شهده الادخار الحكومي الذي ارتفع من 8,53% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1970 إلى 25,26% سنة 1974، وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في الجباية البترولية التي انتقلت من 21,41% من الإيرادات العامة سنة 1970 إلى 57,17%، وهذا بسبب الصدمة النفطية الأولى<sup>19</sup>، إلا أنه استقر بعدها (الادخار الحكومي) عند 20,54% سنة 1979، وهذا بالرغم من تدهور الادخار الأسري الذي وصل إلى نسبة 2,21% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1977 بعدما كان يمثل 14,1% سنة 1970، ليبدأ بعدها في الارتفاع أين بلغ 7,74% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1979.

**الفترة (1985-1980):** سجل الاقتصاد الجزائري فيها فجوة موجبة في الموارد الداخلية بلغت في المتوسط حوالي 3% من إجمالي الناتج الداخلي، أي 6,6 مليار د.ج. وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط 39,52%، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 36,52%. وسبب هذه الفجوة الموجبة هو الانخفاض الحاصل في الاستثمار، ذلك أن الاستهلاك الوطني قد ارتفع وبلغ بمتوسط 48% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفض كل من الادخار الحكومي الذي سجل متوسط 18,94% من الناتج بسبب انخفاض الجباية البترولية التي انتقلت من 63,19% من الإيرادات العامة سنة 1980 إلى 44,2% سنة 1985. وكذلك الادخار الأسري الذي سجل متوسط 6,89% من الناتج المحلي الإجمالي.

**الفترة (1990-1986):** عاودت الفجوة السالبة الظهور من جديد مسجلة في المتوسط حوالي (-4,29%) من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا باستثناء سنة 1987 التي عرفت قيمة موجبة بنحو 2,04%. وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط 25,93%، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل انخفاضا كذلك، لكن بمتوسط 30,22%، وهو راجع إلى قيام السلطات بإيقاف الاستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الأساسية والتي مثلت التوجهات الأساسية في السبعينات، ومن تحقق أهدافها المخططة. إذن هذه المرحلة شهدت انخفاضا في كل من معدل الادخار والاستثمار معا، وللإشارة فإن فجوة الموارد الناتجة عن تدني مستوى الادخار ومستوى الاستثمار معا تدل على خطورة الوضع الاقتصادي، فهي تشير إلى صعوبة اعتماد الدولة على نفسها من ناحية، وإلى تدني جهود التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. وما ميز سنة 1988 هو انخفاض معدلي الادخار والاستثمار المحليين بشكل واضح إلى حدود 19,89% و 28,2% على الترتيب، نتيجة لهبوط أسعار البترول وهو الذي كان يُعول عليه كثيرا في تمويل نفقات التنمية.

إن الانخفاض في الادخار، إلى جانب الانخفاض في الاستثمار، ربما كان نتيجة لتباطؤ النمو نتيجة الصدمات النفطية. فنمو أقل يعني ادخار أقل واستثمار أقل. لكن في المقابل، عندما يكون المجتمع ككل يستهلك حصة أكبر من الدخل الذي يحققه، فإنه لا يوفر وسيلة للإعداد للمستقبل، أي أنه لا يهيئ شروط النمو في المستقبل للدخل الوطني<sup>20</sup>. وكان انخفاض الادخار المحلي أكثر حدة، ويرجع السبب في ذلك إلى الهبوط الحاد في الادخار الحكومي الذي انحدر إلى 4,98% من الناتج سنة 1988 بعدما كان قد شهد ارتفاعاً خلال السنوات السابقة، وهو بدون شك ناتج عن انخفاض الجباية البترولية التي انخفضت من 44,2% من الإيرادات العامة للدولة سنة 1985 إلى 25,78% سنة 1988؛ والسبب هو تدهور إيرادات الصادرات الهيدروكربونية منذ سنة 1986، حيث انخفض سعر البرميل من حوالي 40 دولار أمريكي للبرميل إلى 13 دولار أمريكي للبرميل عام 1986 و 11 دولار أمريكي عام 1988، مع انخفاض قيمة الدولار التي تعتبر عملة سداد صادرات النفط، بالإضافة إلى ثبات سعر الصرف المحدد بأكثر من قيمته السوقية، حيث تمثل هذه الإيرادات أكثر من 50% من إيرادات الميزانية. بالإضافة إلى ضعف الحصيلة الضريبية، التي تراجعت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 2,8% منذ 1986 إلى 1989. وكان هذا التدهور في حصيلة الإيرادات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية متزامناً مع محاولات الضغط على الإنفاق العام، إلا أن هذا الضغط لم يفلح في تعويض هبوط الإيرادات العامة، وتجدد الوضع في تفاقم عجز الميزانية من 10,7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1985 إلى 13,7% من هذا الإجمالي<sup>21</sup> لعام 1988.

إن تراجع معدل الاستثمار التدريجي خلال الفترة (1980-1986) مسجلا 36,09% كمتوسط، ثم زيادة هذا التراجع أكثر حدة خلال الفترة (1987-1990) حيث بلغ في المتوسط نسبة 29,41%، قد تزامن مع إشتداد أزمة المديونية الخارجية للجزائر. وقد رافق تدهور معدلات الاستثمار انخفاضا في معدلات الادخار خاصة سنوات 1988 ؛ 1989 ؛ 1990، حيث سجل على التوالي القيم التالية : 19,89% ؛ 20,65% ؛ 27,47%.

**الفترة (1991-1992) :** أصبحت فيها الفجوة موجبة حيث بلغت في المتوسط حوالي 4,03% من إجمالي الناتج الداخلي. وقد سجل معدل الادخار المحلي ارتفاعا خلال هذه الفترة بمتوسط 34,38%، نتج عن الارتفاع في معدل الادخار الحكومي بسبب الصعود القوي في معدل الجباية البترولية التي سجلت نسبة 64,89% من الإيرادات العامة للدولة سنة 1991، وذلك راجع إلى ما ترتب عن أزمة المحروقات عام 1990 التي ظهرت مع حرب الكويت، مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط في ظل المخاوف العالمية من هذه الحرب، حيث كانت تدار في أكبر منطقة مصدرة للنفط و هي منطقة الخليج<sup>22</sup>. وكذلك ناتج عن الادخار الأسري الذي شهد ارتفاعا وصل إلى 14,25% من الناتج سنة 1992، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 30,34%. ويمكن أن يكون الارتفاع في معدل الادخار المحلي نتيجة لاتفاق الاستعداد الائتماني للجزائر مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 الذي كان يهدف إلى ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف<sup>23</sup>.

**الفترة (1993-1995) :** تميزت بفجوة سالبة بلغت في المتوسط حوالي (-3,59%) من إجمالي الناتج الداخلي. وقد سجل معدل الادخار هبوطا من 36,74% بداية من 1991 ليستقر عند معدل 26,83% من الناتج خلال الفترة (1993-1995) وكان السبب المباشر في هبوط معدل الادخار المحلي هو انهيار الادخار الحكومي الذي وصل إلى أدنى مستوياته مسجلا رقما قياسيا بـ 1,89% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1993. وهذا ما يفسر أن عملية الاستثمار كانت غالبا يتم تمويلها بالإصدار النقدي وكذلك اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية مما أجبر الدولة على الدخول في اتفاقات دولية للحصول على القروض.

إن سبب انهيار الادخار الحكومي هو التدهور الحاصل في سعر النفط، والذي انخفض إلى 20 دولار سنة 1993 ثم إلى 14 دولار في سنة 1994، وركود النشاط الاقتصادي بسبب التخفيض الكبير في الواردات خلال الفترة (92-93) حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي وصلته سنة 1985. وبالنظر إلى الاختلالات الخارجية، نجد أن رصيد الدين الخارجي قد انتقل من 18,4 مليار دولار أمريكي (حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 1985 إلى 26,5 مليار دولار أمريكي (63% من إجمالي الناتج المحلي)<sup>24</sup> عام 1993، وهو ما يؤدي إلى امتصاص الادخار المحلي. كما أدى تراجع الحكومة عن تشديد الإنفاق العام إلى تخلي ميزانية الدولة عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد، ويتجلى ذلك في التطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تزايدت من 61% إلى 76% إلى 93% خلال 1991، 1992، 1993 على التوالي ؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية لأنه لم يبق لها إلا القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة، وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ما حدث في السبعينات أين كان ادخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كلية، ويسمح أيضا بفائض إجمالي للميزانية<sup>25</sup>. وهذا بالرغم من التحسن الملاحظ في الادخار الأسري الذي واصل ارتفاعه مسجلا 15,50% من الناتج سنة 1993، لكنه سرعان ما عاود الانخفاض إلى نقطة 6,88% سنة 1995، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 30,43%.

**الفترة (1996-2010) :** بداية من سنة 1996 إلى غاية 2010 استقرت فجوة الموارد الداخلية في الاتجاه الموجب وبلغت في المتوسط قيمة معتبرة بنحو 13,16% من إجمالي الناتج المحلي. وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط 44,33%، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 31,16%. وسجلت سنة 2009 فجوة معدومة تقريبا بلغت (-0,06%) من إجمالي الناتج الداخلي، ونستطيع اعتبارها كنقطة توازن بين الادخار والاستثمار تحدث لأول مرة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2010)، حيث سجل الادخار معدل 46,55% من إجمالي الناتج الداخلي، في حين سجل معدل الاستثمار 46,62% من إجمالي الناتج الداخلي.

إن التطور الإقتصادي يمكن أن يتحقق إذا أصبح معدل الإدخار أعلى من 20% من الناتج المحلي، أما إذا كان أكثر من 25% فيصنف "جيدا"، وأكثر من 30% يصنف "جيدا جدا"<sup>26</sup>. وعلى الرغم من تحسن مستوى الادخار المحلي في الجزائر ابتداء من سنة 1999 وحتى سنة 2010 بمتوسط بلغ 47,81% من إجمالي الناتج الداخلي، إلا أن مستوى

الاستثمار يسير ببطء، حيث سجل متوسط 32,64% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خلال نفس الفترة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الصعوبة في تحويل الموارد الهامة من الادخار إلى الاستثمار. وهذا يتطلب ضرورة العمل على تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر. ويرجع ضعف الاستثمار كذلك إلى إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة، المتمثلة في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 53%، وهو ما يؤدي إلى عجز كبير في حالة انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار، كما أدت الأزمة السياسية والاقتصادية إلى تأخير هذا النشاط الحيوي. كما يعود تراجع الاستثمار في الجزائر إلى عدم استقرار الحكومة الجزائرية، وعدم استقرار السياسات، إذ تحتل الجزائر المرتبة 29 من مجموع 40 دولة بالنسبة إلى مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2007 وبعلامة 3,98، ولعل الفساد يشكل عائقا أمام جلب الاستثمار إلى الجزائر<sup>27</sup>. ومع هذا فإن الجزائر تعتبر في صدارة الدول العربية فيما يتعلق بمؤشري الادخار والاستثمار، وهما مؤشران حاسمان في تحديد المستقبل الاقتصادي لأي دولة<sup>28</sup>.

ويُعد مستوى الادخار اليوم في بلادنا من أكثر النسب ارتفاعا في العالم، وقد وصل ذروته سنة 2006 بـ 57,4% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 24% في فرنسا و 10% في ألمانيا<sup>29</sup>. وخلال السنوات الأربعة من 2005 إلى 2008 بلغ متوسط الادخار في الجزائر نحو 56,65% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، علما أن المتوسط العالمي لهذا المعدل يبلغ نحو 21% سنويا<sup>30</sup>. ولكن بالمقابل نسبة الادخار العالي يعني فرصة سانحة للاستثمار للقضاء على البطالة والفقر، لكن نجد أن نسبة قليلة من الادخار تذهب إلى الاستثمار والباقي يتم اكتنازه. فهناك 27.15% من الناتج المحلي الخام أي من الثروة مكتنزة عام 2006 ولم تستعمل في شيء، إذ أنها لم تُستهلك ولم تُستثمر، وهو ما يعادل 2312,13 مليار د.ج أو 31,82 مليار دولار، أي أن نسبة الادخار تُظهر أننا لا نستخدم بطريقة منتجة إمكاناتنا المالية في نفس الوقت الذي يتعطش اقتصادنا للاستثمارات المنتجة وإلى النمو والتشغيل، وهذا يعود إلى ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

إن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا، وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية، وهذا ما يطلق عليها في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية<sup>31</sup>. فمشكلة الطاقة الاستيعابية<sup>32</sup> في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتركمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة تؤدي في النهاية إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل الاعتماد الكلي على البترول<sup>33</sup>. لقد أصبحت ميزة الاقتصاد الجزائري هو تحويله لاحتياطي غير قابل للتجديد (المحروقات) إلى احتياطي متقلب (الدولارات الأمريكية المودعة في الخارج) وقابل للزوال<sup>34</sup>.

وكما صرح محافظ بنك الجزائر، فإن معدلات توظيف الادخار الوطني في تمويل الاقتصاد لا تزال ضعيفة جداً مقارنة ببلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وأوضح أن المغرب وتونس يوظفان أفضل ادخارهما الوطني على محدوديته، وهو ما دفع الناتج الداخلي الخام في الجزائر للنمو بنسب أقل، مقارنة بالجارتين تونس والمغرب، رغم وفرة الموارد المالية بالنسبة للحالة الجزائرية<sup>35</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي استهدف ضبط التوازنات المالية، ومنها سد حجم الفجوة القائمة بين الاستثمار والادخار وهي فجوة الموارد المحلية، قد أتى بثماره. وتشير بيانات الجدول (1) إلى أن الاقتصاد الجزائري قد سجل فجوة سالبة في الموارد المحلية بلغت نحو (7,3 مليار د.ج) كمتوسط سنوي للفترة (1970-1995) أي بمتوسط (-2,66%) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم اختفت هذه الفجوة بعد مرحلة الإصلاح، حيث سُجل فائض بلغ نحو 475 مليار د.ج كمتوسط سنوي للفترة (1996-2010) بما يمثل متوسط سنوي 13,16% من الناتج المحلي الإجمالي.

**2-2- الفجوة التمويلية :** يُقصد بالفجوة التمويلية تلك الفجوة القائمة بين الادخار الوطني المتاح والاستثمارات الكلية في الاقتصاد. وتمثل الفجوة التمويلية ذلك الجزء من الاستثمار الكلي الذي لم تستطع المدخرات الوطنية المتاحة تمويله، ويتم تمويله من مصادر خارجية، أو من خلال التمويل بالعجز أو كلاهما<sup>36</sup>، أي الفجوة التمويلية = الاستثمارات الكلية - الادخار الوطني المتاح.

لقد صاحب فجوة الموارد الداخلية فجوة في التمويل، هذه الأخيرة كانت تتحرك في نفس اتجاه التغير لفجوة الموارد الداخلية. وبشكل عام فقد بقيت الفجوة التمويلية تتسم بالسلبية، معبرة عن الاحتياج للتمويل في الاقتصاد الوطني خلال طول الفترة (1999-1970)، حيث بلغت متوسط (-9,65%) من إجمالي الناتج الداخلي باستثناء سنة 1997 التي كانت فيها موجبة وسجلت 1,17%. لكن بداية من سنة 2000 تحسنت أوضاع الفجوة التمويلية وأصبحت تسجل فائضا، معبرة في ذلك، عن قدرة الاقتصاد الوطني للتمويل الذاتي، فقد بلغت في متوسط الفترة (2010-2000) نحو 9,11% من إجمالي الناتج الداخلي، وبلغ ذروته مع سنة 2006، أين وصلت إلى 19,15%، أي بقدرة على التمويل تقدر بـ 1630,9 مليار د.ج أي ما يعادل 22,45 مليار دولار أمريكي، وهذا باستثناء سنة 2009 التي سجلت احتياج للتمويل بـ 6,34% من إجمالي الناتج الداخلي. وبمنظرة شاملة إلى كل فترة الدراسة، نجد أن الاقتصاد الجزائري قد عانى من إشكالية تمويل الاستثمارات الوطنية الجزائرية، حيث بلغت فجوة التمويل خلال الفترة (2010-1970) متوسط (-4,62%) من إجمالي الناتج الداخلي، وكانت هذه الفجوة أكثر حدة سنة 1978 التي وصل فيها احتياج الاقتصاد الجزائري للتمويل إلى أعظم قيمة له على الإطلاق وهي (-23,77%)، أي احتياج إلى التمويل بـ 24,9 مليار د.ج بالأسعار الجارية لسنة 1978.

وقد بلغ أعلى معدل للاستثمار على طول فترة الدراسة القيمة 52,10% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك سنة 1978، بينما أدنى معدل للاستثمار سجل سنة 1997 حيث انخفض إلى 23,29%، وكان متوسط معدل الاستثمار هو 34,29% خلال الفترة (2010-1970). كما سُجل أعلى معدل للادخار خلال فترة الدراسة في سنة 2006 بنحو 57,40% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما أدنى معدل للادخار سجل سنة 1988 بنحو 19,89%، وبلغ معدل الادخار 37,42% كمتوسط خلال الفترة (2010-1970). إن هذه الأرقام تبين أن العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الجزائر، في الواقع، تتمتع باستقرار ملحوظ، وهي بلا شك علاقة قوية، ويمكن تفسيرها بوجود تكامل مالي مرتفع بينهما.

ونشير إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي استهدف سد حجم الفجوة القائمة بين الدخل الوطني المتاح والطلب المحلي في الاقتصاد الجزائري وهي الفجوة التمويلية، كان له أثر ايجابي في ذلك. فالفجوة التمويلية التي بلغت نحو (-42,87) مليار د.ج، أي -9,65% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي للفترة (1970-1999)، قد اختفت بداية من 2000 حيث سُجل فائض بلغ نحو 683,6 مليار د.ج كمتوسط سنوي خلال الفترة (2010-2000)، أي ما يمثل 9,11% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي لهذه الفترة.

**2-3- قدرة الصادرات على تغطية الواردات :** إن جزءا من مستلزمات التنمية يتم استيراده من الخارج ويدفع ثمنه بالعملة الصعبة، وتعد قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات أهم مصدر للعملة الصعبة. وإن قدرة قيمة الصادرات على تغطية قيمة الواردات تعد أحد المؤشرات على مدى قدرة البلد على كسر قيد النقد الأجنبي الذي يواجهه التنمية. ويبين هذا المؤشر نسبة تغطية إيرادات الصادرات لمدفوعات الواردات، ويُفترض أن تحسن أداء الصادرات يؤدي إلى زيادة قيمة هذا المؤشر، كما أن انخفاض الواردات يؤدي كذلك إلى ارتفاع قيمة هذا المؤشر. وبصورة عامة، فإن انخفاض قيمة هذا المؤشر تعني انخفاض قدرة الصادرات على تمويل الواردات، وهذا يعني أن البلد سوف يلجأ إلى الاحتياطات الدولية لتمويل الواردات، مما يؤدي إلى تدهور وضع الاحتياطات الدولية، ويزيد من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية<sup>37</sup>. كما أن هناك علاقة بين حجم قطاع التصدير وحجم المدخرات المحلية، ومعنى ذلك أن نمو الصادرات يعمل على زيادة حجم المدخرات المحلية وبالتالي يضيق من الفجوة التمويلية المحلية بين الاستثمار والادخار المحليين. فالصادرات هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي من ناحية، ولعلاج الفجوة وعدم التوازن المحلي والخارجي معا من ناحية أخرى. ويمكن إيجاز الملاحظات في النقاط التالية الجدول (2) :

**الفترة (1970-1979) :** نقصت فيها قيمة الصادرات عن قيمة الواردات باستثناء سنة 1974، وبلغ معدل التغطية الخارجية لهذه الفترة النسبة 81,32% فقط. وهذا يدل على أن الجزائر عانت من نقص العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات، أي أن فجوة الصرف الأجنبي شكلت عائقا في طريقها إلى النمو.

**الفترة (1980-1985) :** عرفت زيادة في الصادرات عن الواردات، وشهد معدل التغطية الخارجية نوعا من الاستقرار في حدود 111% كمتوسط سنوي لهذه الفترة.

**الفترة (1986-1990):** شهد معدل التغطية الخارجية هبوطا كبيرا وصل إلى 76,2% سنة 1986 وهو ناتج عن انهيار أسعار المحروقات التي مثلت حصة الأسد في الصادرات الجزائرية، ثم عرف معدل التغطية ارتفاعا ملحوظا سنة 1987 بلغ 114,7%، ليعاود الانخفاض من جديد ولكن بشكل أكثر حدة، مسجلا بذلك رقما قياسيا بلغ 62,8% سنة 1988. ثم بعدها ارتفع تدريجيا حتى بلغ معدل 93,2% سنة 1990 لكن دون أن ترقى الصادرات إلى تغطية الواردات.

**الفترة (1991-1995):** بعدما وصل معدل التغطية سنة 1991 إلى 124,3% مستدلا على قدرة الصادرات لتغطية الواردات، شهد انحدارا متواصلا للسنوات 1992، 1993، 1994 بلغ على الترتيب: 108,9%، 93,7%، 80,7%.

**الفترة (1996-2010):** بداية من سنة 1996 أصبحت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، باستثناء سنتي 1998 و 2009 اللتين عرفتا تراجعاً بتسجيلهما 99,4% و 98,4% على الترتيب، وبالتالي فمعدل التغطية الخارجية فاق نسبة 100% في باقي السنوات، حيث سجل معدل التغطية الخارجية 126,2% سنة 1996، وخلال هذه الفترة بلغ متوسط %153,95.

وبنظرة شاملة على طول فترة الدراسة (1970-2010) نجد أن معدل التغطية الخارجية بلغ متوسط 114,48% أي أن متوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال فترة الدراسة هو أكبر من الواحد، و سجل خلالها رقمين قياسيين؛ الأدنى كان سنة 1988 بمقدار 62,8% والأعلى تحقق سنة 2006 بمقدار 222,7%، هذا الأخير كانت نتيجة الانفجار الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات التي تضاعفت بين 2001 و 2006.

إذا كانت الدول النامية تعاني من ضعف الادخار المحلي الكفيل بضمان تمويل برامج التنمية، أي وجود فجوة مالية بين ما توفره مواردها المحلية المتمثلة في المدخرات الوطنية وبين مستلزمات التنمية الاقتصادية من جهة، وتعاني أيضا من ضعف حصيلة العوائد المالية من الصادرات أي وجود فجوة في التجارة الخارجية تحول دون تغطية الواردات من جهة، فإن الوضع في الجزائر يختلف، حيث توفر التجارة الخارجية للبترول والجبابة البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول مصادر تمويل هامة كافية لتنفيذ مخططات التنمية<sup>38</sup>.

وإن ما أتت به الوفرة المالية النفطية ستذهب به الندرة المالية النفطية إذا لم يتم الإسراع في تجميع كافة الطاقات المالية وغير المالية الكبيرة منها والصغيرة. ومن ثم العمل على تعبئتها وبالتالي إعادة تشكيلها في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة تزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية، وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني<sup>39</sup>. ذلك أن الإنتاج العالمي للنفط قد توقف نموه، ويتوقع أن يتناقص في سنة 2019 إلى 90% من الذروة التي بلغها إنتاجه<sup>40</sup>. إن الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر اليوم يوفر لها فرصة تاريخية للتعامل مع التحديات في الوقت الراهن، والمتعلقة بتحقيق الاستفادة المثلى من التدفق النقدي اليومي الكبير للعائدات النفطية، وهو ما يقتضي توظيفه في فرص الاستثمار التي تكفل لها تحقيق هدفها الاستراتيجي في تنويع مصادر دخلها، وخلق مصادر تعوض تراجع مخزونها النفطي، سواء تمثلت تلك الفرص في قطاعات الاقتصاد الداخلي، أو كانت فرص استثمارية خارجية. ولابد من الإسراع بوتيرة النشاط الاقتصادي فيها وبمعدل يتناسب مع ارتفاع حجم السيولة، والموازنة بين وتيرة التنمية الاقتصادية من جهة، واحتياجات التنمية البشرية من جهة أخرى<sup>41</sup>. وإذا كان مؤشر قدرة الصادرات على تغطية الواردات يتعلق بمدى وفرة النقد الأجنبي، فهناك حاجة ماسة لمعرفة مدى مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمار، وهذا ما سنراه في النقطة الرابعة.

**2-4- نسبة تدفقات رأس المال الخارجي إلى الاستثمار المحلي:** يتم التوصل إلى حساب هذا المؤشر بحصر تدفقات رأس المال الخارجي من جميع المصادر للدولة خلال فترة معينة، واستخراج النسب المئوية لمجموع هذه التدفقات منسوبة إلى إجمالي الاستثمار المحلي خلال الفترة نفسها، وهذا المؤشر يقيس مدى مساهمة رأس المال الخارجي في تمويل الاستثمار المحلي، ومدى مساهمة المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمار المحلي. وتتمثل رؤوس الأموال الخارجية في القروض العمومية، القروض التجارية، المنح والمساعدات الأجنبية... إلخ. وتتأثر رؤوس الأموال هذه في الغالب من عدة مصادر مختلفة كالبنوك التجارية، الأسواق المالية العالمية، الديون الحكومية. وهي تشكل المصادر الأساسية الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

إن العلاقة التي قد تكون موجودة في البلدان النامية بين المدخرات المحلية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، قد أخذت حيزا كبيرا من الدراسات النظرية والتجريبية. وهناك طرحين أساسيين متنافسين؛ الأول يرى أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر موارد إضافية صافية للمدخرات المحلية تساهم في تعزيز التمويل الداخلي، والثاني يرى أن حشد رؤوس الأموال الخارجية يؤدي إلى إزاحة الادخار المحلي عن طريق استبعاده من الاستثمارات الأكثر ربحية<sup>42</sup>. فحسب الطرح الأول، فإن رؤوس الأموال الأجنبية سوف تحقق استثمارات يعجز الادخار المحلي عن تمويلها؛ وهي تمثل فرضية التكامل. وحسب الطرح الثاني، فإن رؤوس الأموال الخارجية (خاصة المساعدات) ستكون بديلا عن الادخار المحلي الذي من شأنه أن يرتخي ويضعف، كما أن الأثر على النمو سيكون عديم الجدوى (تافه)، وعلى المدى الطويل ستكون هناك تأثيرات سلبية على سلوك الادخار؛ وهذه تمثل فرضية الاستبدال<sup>43</sup>.

إن الاستعانة بالموارد الخارجية عموما، وفي حالة البلدان النامية على وجه الخصوص يجب أن تضل في حدود الدور المكمل أو المعزز للموارد الوطنية بما يضمن في النهاية تخفيف الاعتماد عليها، كما لا يجب أن يقبل بلد ما على الاعتماد على رأس المال الأجنبي طالما تسنى له تعبئة الموارد الوطنية لنفس الغرض. إن الإفراط في دور الاستثمارات الأجنبية قد يؤدي - إذا ما أهمل تقديره والتخطيط لإحتواء آثاره - إلى استرخاء المدخرات الوطنية أو استرخاء الجهود الوطنية بصفة عامة، وهو أمر يتعارض مع قيام هذه الاستثمارات بدور المعزز للمجهودات الوطنية، فهناك العديد من الدراسات التي أجريت أخيرا لدراسة الأثر الصافي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مستوى الادخار المحلي في البلدان المتخلفة، وأثبتت أن استيراد رأس المال الأجنبي قد أدى إلى حدوث ما يمكن تسميته باسترخاء المدخرات الوطنية (خاصة الحكومية)<sup>44</sup>. وفي هذا الجزء سنتعمد فقط على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، بالإضافة إلى الديون الخارجية وآثارها على الادخار المحلي.

**2-4-1- نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي:** يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها لاسيما في البلدان النامية، نظرا للادخارات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إلى البلدان النامية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد مركبة تثقل كاهل الدول الفقيرة<sup>45</sup>.

ويتضح من الجدول (3) ما يلي :

● **الفترة (1970-1984):** بلغ متوسط نسب مشاركة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي المقدار 1,67%، أي بمتوسط 117,1 مليون دولار؛

● **الفترة (1985-1995):** شهد متوسط الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي استقرارا وسجل 0,061%، أي بمتوسط 9,45 مليون دولار، وهي نسبة ضعيفة جدا؛ فبالرغم من الدور المرجو للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية الاقتصادية، إلا أن الجزائر كانت غير موفقة خلال هذه الفترة في استقطاب إلا الجزء اليسير منه خاصة منذ بداية الصدمة النفطية سنة 1986. وهكذا يتبين، أنه منذ بداية هذه الصدمة النفطية وحتى عام 1995 تدهورت الحصة النسبية للجزائر في استقطاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فبالرغم من الموقع الجغرافي المميز للجزائر، وصلاتها التاريخية مع أوروبا، إلا أنها لم تتمكن من استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم مسيرتها التنموية، مقارنة مع عقد السبعينات. ويرجع هذا التدهور في استقطاب التدفقات بشكل أساسي إلى عدم توفر الأوضاع الملائمة لجذبه خاصة بعد مرحلة الصدمة النفطية، التي عرف فيها الوضع الماكرو اقتصادي تباطؤا في النمو الاقتصادي العام، وسجلت معدلات نمو سالبة خلال الفترة (1990-1994) وتفاقم حدة الاختلالات والفجوات، منها تفاقم حجم المديونية الخارجية والفجوة التضخمية وعدم واقعية أسعار الصرف، بالإضافة إلى الوضع السياسي والأمني الذي تميز بعدم الاستقرار ابتداء من أواخر 1989. وبسبب هذه الأوضاع المتردية في الجزائر كان المناخ غير جذاب للاستثمار الأجنبي<sup>46</sup>.

● **الفترة (1996-2010):** بلغ متوسط نسب مشاركة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي المقدار 4%، أي بمتوسط 1194,2 دولار. ونلاحظ أن الجزائر قد استقطبت 270 مليون دولار في عام 1996 ليصل إلى 2264 مليون دولار سنة 2010. لكن هذا المقدار لا يتلاءم مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والإمارات، ويرجع تواضع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى اقتصرها على قطاع النفط من جهة، وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام وتباطؤ عملية الخصخصة



من جهة أخرى<sup>47</sup> . وعموماً، فقد بلغ متوسط نسب مشاركة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي للفترة (1970-2010) المقدار 2,09%، ومعنى هذا أن المدخرات المحلية في الجزائر بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الأخرى من ديون حكومية وقروض ومساعدات ومنح قد مولت خلال الفترة نفسها ما نسبته 97,91% من الاستثمارات، بصورة إجمالية.

وهناك ملاحظة وهي أن أرقام الاستثمار وتدفق الاستثمار الأجنبي تعبر عما كان فعلاً، وليس ما يجب أن يكون، فهي لا تبين الحاجة الحقيقية من الاستثمار وتدفق رأس المال الخارجي، وفي ضوء الأحوال الاقتصادية للجزائر فإن ما نُفذ من استثمارات وما تم الحصول عليه من الاستثمار الأجنبي أقل بكثير من الحاجة الحقيقية للجزائر من الاستثمارات وتمويلها.

**2-4-2- نسبة الديون الخارجية إلى الادخار المحلي :** من خلال التجربة التنموية للجزائر يلاحظ أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الاعتماد على الذات، ولم تستطع تسريع عمليات التنمية المنشودة. بل على العكس من ذلك، فقد تفاقمت مشاكل ديونها الخارجية خلال حقبة السبعينات والثمانينات وخاصة التسعينات من القرن الماضي، فقد سبب الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي في حصول تراخي معتبر في تعبئة الادخار المحلي.

لقد بلغ دين الجزائر الخارجي 25 مليار دولار سنة 1991، وكان من أسباب المديونية غياب الادخار ؛ إذ نتج من ضعف الادخار الوطني اختلالات أثرت في توازن السيولة النقدية الناجمة عن فائض في الأوراق النقدية المتداولة، حيث تسبب ذلك في حدوث تضخم تسارعت وتيرة ارتفاعه بنسبة 85% إلى 90% سنة 1989، لأن المداخيل النفطية أصبحت لا تتماشى مع الأهداف الرامية إلى الاحتفاظ بالحجم الإنتاجي، وهو ما أدى إلى زيادة العجز السنوي الذي تسجله خزينة الدولة، إذ بلغ 190 مليار دج سنة 1991، مما دفع بالجزائر إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، وتسبب في تدهور قيمة الدينار أمام سعر الدولار الواحد حتى بلغ 5 دنانير سنة 1985، ثم تدهور إلى 8,9 دنانير سنة 1989، ليصل إلى 18,12 ديناراً سنة 1991، و 23 ديناراً سنة 1993، ثم يقفز إلى 80 ديناراً سنة 2004<sup>48</sup>، ليتحسن في سنة 2010 ببلوغه 74,39 ديناراً.

إن أزمة المديونية كان لها الأثر السلبي على حجم الادخار المحلي، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال النقاط التالية<sup>49</sup> :

- الانسياق وراء التمويل الأجنبي في ظل سهولة تجنيد القروض الأجنبية خاصة في فترة السبعينات جعله بديلاً للادخار المحلي، والنتيجة حدوث ما يعرف الاسترخاء في تعبئة الادخار المحلي، وهذا في الوقت الذي نمت فيه القوى الاستهلاكية بشكل متسارع ؛

- زيادة عبء التمويل الخارجي أدى إلى إضعاف القدرة على تكوين المدخرات المحلية، لأن هذه الأعباء أصبحت تلتهم نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل نقصاً في الموارد المتاحة التي كان من الممكن أن تؤدي إلى تدعيم القدرة الادخارية. وهكذا تساهم الأعباء الناتجة عن الدين الخارجي في التدهور الحاصل لمعدلات الادخار المحلي، حيث تصبح خدمة الدين منافساً بارزاً للادخار المحلي.

ويمكن قياس أثر أعباء الدين الخارجي على الادخار المحلي عن طريق حساب نسبة مدفوعات خدمة الديون الخارجية إلى الادخار المحلي. تبين أن نسبة خدمة الدين إلى الادخار المحلي في الجزائر مرتفعة<sup>50</sup>، وقد ارتفعت هذه النسبة بصورة متواصلة من سنة 1970 إلى 1989 أين سجلت على التوالي 3,08% و 61,15%، لتتراجع بعدها سنة 1990 حيث سجلت 51,78% ثم ارتفعت من جديد بحدة مسجلة رقماً قياسياً سنة 1993 وصل إلى 66,12% من الادخار المحلي، لتبدأ في مرحلة التراجع والانحدار تدريجياً إلى أن وصلت إلى نسبة 1,55% سنة 2009، وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة مع ما حصل في الفترة (1988-1995) أين بلغت متوسط 53,85%، أي أن الديون الخارجية كانت تلتهم أكثر من نصف المدخرات المحلية. وكان من الممكن زيادة الادخار المحلي، وذلك إذا تصورنا أن معدل خدمة الدين الخارجي كان أقل من ذلك المستوى الذي كان سائداً خلال السنوات المذكورة. فالديون إذن؛ كانت تمتص بشكل رهيب معظم ما يُدخر، فعوض أن تأخذ هذه المدخرات طريقها إلى الاستثمار، فإنها تذهب لسداد الديون.

وبصفة عامة، ما كان الأمر كذلك بالنسبة للجزائر في السنوات الأخيرة من الألفية الثالثة. فقد أتاحت لها وفرة مواردها المالية فرصاً متنامية لزيادة الاستهلاك والادخار في آن واحد، مما جعلها قادرة على تمويل مختلف مشروعات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون معاناة من الخيارات الصعبة والقاسية. وخلافا للمعادلة المألوفة في الدول النامية عامة حيث مشروعات التنمية تبحث عن التمويل اللازم لها، كانت الموارد المالية للجزائر تبحث عن مشروعات لتمويلها. وتتمثل التحديات في قدرة الجزائر على اغتنام فرصها في التنمية، التي أتاحتها لها ظروف الوفرة المالية فيها، على أفضل وجه ممكن. وضرورة التوظيف الأمثل للادخار الوطني الذي بلغ على مستوى صندوق ضبط الموارد لوحده حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام<sup>51</sup>.

**خلاصة:** بشكل عام فيما يتعلق بكفاءة المدخرات المحلية في تمويل التنمية بالجزائر، نلاحظ أنها لم تكن قادرة على تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة (1970-1999)، ولكنها بداية من سنة 2000 أصبحت تتمتع بقدرة تمويلية ذاتية، ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التي حاولنا تطبيقها وهي: فجوة الموارد المحلية؛ الفجوة التمويلية؛ قدرة الصادرات على تغطية الواردات؛ نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي؛ ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي. فبالنسبة لفجوة الموارد المحلية أتضح أن الجزائر عانت من هذه الفجوة بدرجات متفاوتة من سنة إلى أخرى، إلى أن استقرت في الاتجاه الموجب بداية من سنة 1996. بالنسبة لمؤشر قدرة الصادرات على تغطية الواردات، فيتضح أن قيمة الصادرات الجزائرية قد عجزت عن تغطية قيمة الواردات خلال الفترات (1970-1979) و (1986-1990)، بينما استطاعت أن تغطي الواردات خلال الفترات (1980-1985) و (1996-2010). أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي فبلغت خلال الفترة (1970-1984) النسبة 1,67%، أما الفترة (1985-1995) فبلغت النسبة 0,061%، وخلال الفترة (1996-2010) بلغت التدفقات 4%. وبلغ متوسط الفترة (1970-2010) ما نسبته 2,09%، ومعنى هذا أن المدخرات المحلية في الجزائر بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الأخرى من ديون حكومية وقروض ومساعدات ومنح قد مولت خلال الفترة (1970-2010) ما نسبته 97,91% من الاستثمارات، بصورة إجمالية. وبالنسبة لمؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي فنلاحظ أن الديون الخارجية كانت تمتص بشكل رهيب معظم ما يُدخر، فعوض أن تأخذ هذه المدخرات طريقها إلى الاستثمار، كانت تذهب لسداد الديون، خاصة خلال المرحلة الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري (1988-1995) التي امتصت فيها الديون أكثر من نصف المدخرات المحلية في الجزائر.

الجدول (1): فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2010 الوحدة: مليون د.ج

السنة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
1970	24 072,3	7 172,3	29,79	8 751,6	36,36	-1 579,3	-6,56	4 945,1	-3 806,5	56,5	-15,81
1971	24 922,8	6 652,6	26,69	8 887,1	35,66	-2 234,5	-8,97	5 979,7	-2 907,4	67,3	-11,67
1972	30 413,2	8 952,5	29,44	10 441,1	34,33	-1 488,6	-4,89	7 522,6	-2 918,5	72,0	-9,60
1973	34 531,1	11 877,6	34,40	13 940,5	40,37	-2 062,9	-5,97	9 063,5	-4 877,0	65,0	-14,12
1974	55 560,9	24 020,9	43,23	22 075,2	39,73	-1 945,7	3,50	18 876,4	-3 198,8	85,5	-5,76
1975	61 573,9	22 234,7	36,11	27 837,6	45,21	-5 602,9	-9,10	17 477,2	-10 360,4	62,8	-16,83
1976	74 075,1	29 044,3	39,21	31 926,5	43,10	-2 882,2	-3,89	22 353,5	-9 573,0	70,0	-12,92
1977	87 240,5	31 142,0	35,70	40 814,0	46,78	-9 672,0	-11,09	22 730,0	-18 084,0	55,7	-20,73
1978	104 831,6	39 509,4	37,69	54 621,7	52,10	-15 112,3	-14,42	29 701,8	-24 919,9	54,4	-23,77
1979	128 222,6	52 441,6	40,90	54 431,3	42,45	-1 989,7	-1,55	38 354,3	-16 077,0	70,5	-12,54
1980	162 507,2	70 119,2	43,15	63 512,0	39,08	6 607,2	4,07	52 486,9	-11 025,1	82,6	-6,78
1981	191 468,5	78 104,2	40,79	70 835,7	37,00	7 268,5	3,80	58 432,7	-12 403,0	82,5	-6,48
1982	207 551,9	81 519,5	39,28	77 342,4	37,26	4 177,1	2,01	58 309,1	-19 033,3	75,4	-9,17
1983	233 752,1	93 122,0	39,84	87 819,0	37,57	5 303,0	2,27	66 423,2	-21 395,8	75,6	-9,15
1984	263 855,9	99 204,0	37,60	92 531,5	35,07	6 672,5	2,53	69 581,5	-22 950,0	75,2	-8,70
1985	291 597,2	106 342,2	36,47	96 765,4	33,18	9 576,8	3,28	72 851,9	-23 913,5	75,3	-8,20
1986	296 551,4	87 738,9	29,59	99 333,3	33,50	-11 594,4	-3,91	52 402,2	-46 931,1	52,8	-15,83
1987	312 706,1	100 247,6	32,06	93 880,2	30,02	6 367,4	2,04	62 317,7	-31 562,5	66,4	-10,09
1988	347 716,9	69 160,4	19,89	98 040,2	28,20	-28 879,8	-8,31	55 115,0	-42 925,2	56,2	-12,34
1989	422 043,0	87 133,6	20,65	128 766,0	30,51	-41 632,4	-9,86	88 669,3	-40 096,7	68,9	-9,50
1990	554 388,1	152 300,7	27,47	160 217,0	28,90	-7 916,3	-1,43	139 785,4	-20 431,6	87,2	-3,69
1991	862 132,8	316 768,2	36,74	266 733,9	30,94	50 034,3	5,80	264 989,9	-1 744,0	99,3	-0,20
1992	1 074 695,8	344 124,9	32,02	319 811,1	29,76	24 313,8	2,26	290 745,0	-29 066,1	90,9	-2,70
1993	1 189 724,9	322 463,8	27,10	336 203,0	28,26	-13 739,2	-1,15	236 784,1	-99 418,9	70,4	-8,36
1994	1 487 403,6	389 702,8	26,20	467 941,2	31,46	-78 238,4	-5,26	306 405,3	-161 535,9	65,5	-10,86
1995	2 004 994,7	545 643,3	27,21	633 031,4	31,57	-87 388,1	-4,36	422 442,0	-210 589,4	66,7	-10,50
1996	2 570 028,9	815 532,5	31,73	644 641,4	25,08	170 891,1	6,65	606 273,5	-38 367,9	94,0	-1,49
1997	2 780 168,0	889 402,1	31,99	647 459,0	23,29	241 943,1	8,70	680 060,0	32 601,0	105,0	1,17
1998	2 830 490,0	777 348,2	27,46	773 955,4	27,34	3 392,8	0,12	530 300,7	-243 654,7	68,5	-8,61
1999	3 238 197,5	1 031 186,3	31,84	849 951,4	26,25	181 234,9	5,60	704 896,0	-145 055,4	82,9	-4,48
2000	4 123 513,9	1 856 985,5	45,03	971 661,1	23,56	885 324,4	21,47	1 481 270,8	509 609,7	152,4	12,36
2001	4 227 113,1	1 764 258,9	41,74	1 134 601,9	26,84	629 657,0	14,90	1 453 140,0	318 538,1	128,1	7,54
2002	4 522 773,3	1 849 343,1	40,89	1 386 382,4	30,65	462 960,7	10,24	1 494 895,4	108 513,0	107,8	2,40
2003	5 252 321,1	2 366 121,4	45,05	1 593 589,0	30,34	772 532,4	14,71	2 002 979,9	409 390,9	125,7	7,79

7,59	122,8	466 823,0	2 515 018,4	14,75	906 909,0	33,31	2 048 195,4	48,06	2 955 104,4	6 149 116,7	2004
15,53	149,0	1 174 578,8	3 571 096,1	23,47	1 774 694,2	31,69	2 396 517,3	55,16	4 171 211,5	7 561 984,3	2005
19,15	163,3	1 630 891,6	4 206 423,1	27,15	2 312 134,3	30,25	2 575 531,5	57,40	4 887 665,8	8 514 838,8	2006
16,75	148,7	1 569 014,2	4 793 938,0	22,56	2 113 030,6	34,43	3 224 923,8	56,99	5 337 954,4	9 366 562,2	2007
14,64	139,1	1 623 351,0	5 777 888,8	19,62	2 175 769,7	37,46	4 154 537,8	57,08	6 330 307,5	11 090 022,2	2008
-6,34	86,4	-636 123,0	4 041 403,8	-0,06	-6 380,7	46,62	4 677 526,8	46,55	4 671 146,1	10 034 255,0	2009
2,86	107,1	344 922,9	5 210 787,4	7,61	916 472,8	40,38	4 865 864,5	47,99	5 782 337,3	12 049 493,0	2010

Source: Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, p 10, 12, 54, 55, 60, 61, 162.

## بيانات الأعمدة :

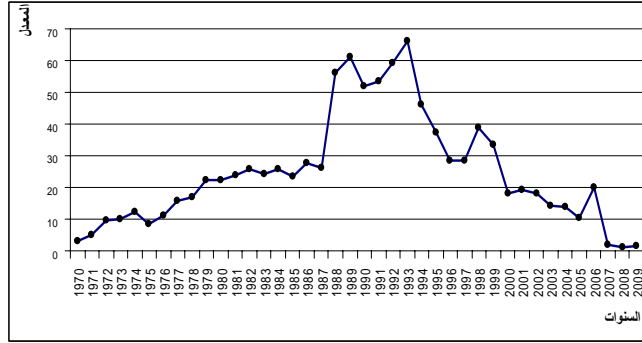
- (1) : الناتج الداخلي الخام ؛ (2) : الادخار المحلي (\*) ؛ (3) : معدل الادخار المحلي (\*) ؛ (4) : الاستثمار الكلي ؛ (5) : معدل الاستثمار (\*) ؛ (6) : فجوة الموارد المحلية (\*) ؛ (7) : فجوة الموارد المحلية / الناتج الداخلي الخام (\*) ؛ (8) : الادخار الوطني الصافي ؛ (9) : الفجوة التمويلية (\*) ؛ (10) : الادخار الوطني الصافي / الاستثمار (\*) ؛ (11) : الفجوة التمويلية / الناتج الداخلي الخام (\*) .  
(\*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الجدول (3) : نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي خلال الفترة (1970 - 2010)			الجدول (2) : الصادرات منسوبة إلى الواردات للجزائر خلال الفترة (1970 - 2010)			
الاستثمار الأجنبي المباشر / الاستثمار المحلي %	الاستثمار المحلي بالمليون دج	الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دج	معدل تغطية التجارة الخارجية % (*)	الصادرات بالمليون دج	الواردات بالمليون دج	السنة
4.52	8 751,60	395,56	76,3	5 323,3	6 972,3	1970
0.03	8 887,10	2,95	66,6	4 578,2	6 871,9	1971
1.78	10 441,10	185,92	80,1	6 166,8	7 703,0	1972
1.45	13 940,50	202,06	80,6	8 750,0	10 857,3	1973
6.78	22 075,20	1496,80	109,8	21 403,1	19 500,7	1974
1.69	27 837,60	469,93	78,6	20 714,1	26 361,8	1975
2.44	31 926,50	778,67	89,2	24 362,8	27 322,2	1976
1.81	40 814,00	740,04	73,2	26 553,5	36 298,9	1977
0.98	54 621,70	536,00	63,7	26 689,4	41 874,8	1978
0.18	54 431,30	99,00	95,1	39 908,3	41 981,6	1979
2.11	63 512,00	1339,29	113,2	55 802,2	49 299,3	1980
0.47	70 835,70	332,32	112,1	66 181,8	59 032,9	1981
0.00	77 342,40	0,00	106,7	64 223,3	60 185,4	1982
0.42	87 819,00	368,71	108,5	65 343,9	60 205,8	1983
0.41	92 531,50	383,73	110,0	67 688,0	61 558,1	1984
0.00	96 765,40	0,00	115,4	68 629,8	59 462,2	1985
0.02	99 333,30	23,51	76,2	38 714,2	50 832,5	1986
0.02	93 880,20	19,35	114,7	45 834,0	39 961,8	1987
0.08	98 040,20	76,89	62,8	49 897,5	79 453,4	1988
0.07	128 766,00	91,30	64,5	78 057,9	121 065,9	1989
0.07	160 217,00	107,58	93,2	129 593,0	139 110,1	1990
0.08	266 733,90	221,61	124,3	246 532,5	198 354,3	1991
0.07	319 811,10	218,72	108,9	266 289,9	244 491,7	1992
0.09	336 203,00	303,55	93,7	252 299,4	269 125,7	1993
0.11	467 941,20	525,83	80,7	342 567,2	424 503,2	1994
0.06	633 031,40	381,19	86,5	533 047,1	616 099,4	1995
2.29	644 641,40	14781,74	126,2	793 315,3	628 496,5	1996
2.32	647 459,00	14995,68	139,2	835 488,1	600 360,0	1997
3.80	773 955,40	29426,29	99,4	652 257,3	656 079,5	1998
3.97	849 951,40	33752,11	123,6	911 556,4	737 629,0	1999
3.39	971 661,10	32962,52	202,4	1 734 750,7	857 221,9	2000
8.14	1 134 601,90	92402,96	166,6	1 550 898,4	930 677,5	2001
6.12	1 386 382,40	84862,29	138,5	1 605 789,6	1 159 170,2	2002
3.08	1 593 589,00	49068,24	160,2	2 008 951,3	1 254 041,2	2003
3.10	2 048 195,40	63557,18	156,2	2 462 919,6	1 577 137,7	2004
3.31	2 396 517,30	79301,73	196,1	3 569 649,3	1 820 427,1	2005
5.06	2 575 531,50	130400,65	222,7	4 149 706,9	1 863 501,3	2006
3.58	3 224 923,80	115510,54	189,3	4 402 231,8	2 326 059,4	2007
4.03	4 154 537,80	167527,78	167,5	5 311 253,0	3 170 777,2	2008
4.29	4 677 526,80	200544,96	98,4	3 525 855,1	3 583 772,0	2009
3.46	4 865 864,50	168420,77	123,0	4 610 102,5	3 748 617,9	2010

المصدر : Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, pp 10, 54, 55 .  
(\*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

المصدر : السنوات من 1970 - 1979 و 2010-2008 :  
World Development Indicators WDI2012, ( 01.04.2012), en ligne :  
<http://data.worldbank.org/country/algeria>  
السنوات من 1980-1995 : علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي - اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجاً)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 361.  
السنوات من 1996-2007 : حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 99، ص 109

2009 1970 : (2)



المصدر: اعتمادا على بيانات المصادر التالية : Collections Statistiques N° 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, p 162 -WDI2009

- الجزائر بالأرقام رقم 40، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2010، ص 56.

### الإحالات والمراجع :

<sup>1</sup> - عمار السيد عبد الباسط، أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2011، ص ص 139-149.

<sup>2</sup> - Modigliani Franco. Cycle de vie, épargne individuelle et richesse des nations. In: Revue française d'économie. Volume 1 N°2, 1986. pp.17-18, (27/03/2012), en ligne: [http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfec0\\_0769-0479\\_1986\\_num\\_1\\_2\\_1116](http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfec0_0769-0479_1986_num_1_2_1116)

<sup>3</sup> - فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني، الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 23.

<sup>4</sup> - غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، دون سنة نشر، ص 238.

<sup>5</sup> - الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011، ص ص 6-7، على الخط : [http://www.sustech.edu/staff\\_publications/20120226103804244.pdf](http://www.sustech.edu/staff_publications/20120226103804244.pdf)

<sup>6</sup> - عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 7.

<sup>7</sup> - Georges a. Soglohoun, épargne intérieure et croissance économique : cas du bénin, mémoire de maîtrise es science économique, université d'Abomey calavi, république du bénin, 2010, p 25.

<sup>8</sup> - خالد عبد الرحمن البسام، نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة (1970-2002)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 1، 2005، ص ص 4-5.

<sup>9</sup> - Pierre VOLLE, Les arbitrages budgétaires des ménages : réflexions et voies de recherche, Centre de recherche DMSP – DRM (UMR CNRS 7088), Université Paris Dauphine, Paris, Cahier n°351, Février 2006, P 15.

<sup>10</sup> - Schubert Katheline. Cycle de vie et élasticité de l'épargne des ménages au taux d'intérêt. In: Économie ET prévision. Numéro 104, 1992-3. p. 115 , (27/03/2012), en ligne: [http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecop\\_0249-4744\\_1992\\_num\\_104\\_3\\_5296](http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecop_0249-4744_1992_num_104_3_5296)

<sup>11</sup> - Coudert Virginie. Les disparités internationales de comportements d'épargne. In: Economie et statistique, N°232, Mai 1990. p 54 , (27/03/2012), en ligne: [http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/estat\\_0336-1454\\_1990\\_num\\_232\\_1\\_5452](http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/estat_0336-1454_1990_num_232_1_5452)

<sup>12</sup> - بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، دون سنة، ص 175.

<sup>13</sup> - سمير محمد عبد العزيز، الادخار الشخصي والسياسة الضريبية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983، ص 7.

<sup>14</sup> - ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، ط7، 2006، ص ص 126-128.

<sup>15</sup> - MORRISON, William G (Université Wilfrid Laurier) & OXOBY, Robert J (Université de Calgary), Étude économique utilisant des expériences en laboratoire pour Examiner les aspects comportementaux des décisions relatives à l'épargne, Document de recherche préparé pour le Groupe de travail sur la littérature financière, 9 février 2011, p10.

<sup>16</sup> - أحمد بن سعد الخطابي الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، غير منشورة، دون سنة، ص ص 206 - 210.

<sup>17</sup> - روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، (رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر - غير منشورة، باتنة)، الجزائر، 2006/2005، ص 112.

<sup>18</sup> - اعتمادا على بيانات المصادر التالية :

- rétrospective statistique 1970\_2002, édition 2005, ONS, Alger, p 198.
- Annuaire Statistique De L Algérie N 26, Edition 2010, ONS, Alger, PP 401 402

. الجزائر بالأرقام رقم 40، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2010، ص 53.

<sup>19</sup> - حيث شهدت ارتفاع سعر برميل النفط من 1,21 دولار عام 1970 إلى 2,90 دولار عام 1973 (أي من 4 دولار إلى نحو 10 دولار مع حساب التضخم) لأشهر معدودة. وذلك راجع إلى أسباب سياسية واقتصادية، منها ارتفاع الطلب بشكل غير مسبوق وصل إلى ذروته أوائل السبعينات حيث قفز من 46 مليون برميل يوميا عام 1970 إلى 58 مليون برميل عام 1973 ؛ موجة تأمين للصناعات النفطية في الدول المصدرة أدت فيما بعد إلى سيطرة تقنين الإنتاج ؛ بالإضافة إلى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 والحظر العربي على تصدير النفط إلى الغرب.

<sup>20</sup> - Kessler Denis, Peyrelevade Jean. L'épargne et l'Europe. In: Revue française d'économie. Volume 7 N°2, 1992. p22.

<sup>21</sup> - فلة عاشور، آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، غير منشورة، الجزائر، 2005/2004، ص 62.

<sup>22</sup> - محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للأسماوية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2011، ص 37.

<sup>23</sup> - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، 1996، ص ص 199-200.

<sup>24</sup> - كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 102.

<sup>25</sup> - مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، ص ص 7-8.

<sup>26</sup> - هانز جيرت برون، (2006/09/05)، تعبئة المدخرات الرأسمالية في بلدان العالم الثالث هل تكون وسيلة لتشجيع عملية التنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة /غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، [على الخط]، <http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0908.htm>

<sup>27</sup> - ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص ص 279-280.

<sup>28</sup> - أحمد السيد النجار، (2007/01/17)، اقتصاد الجزائر... من سنوات الجمر إلى آفاق النمو السريع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الخط: <http://www.ahram.org.eg/>

<sup>29</sup> - عبد المجيد بوزيدي، الجزائر تراهن على رؤوس الأموال العربية، الشروق اليومي، 2006/11/22.

- <sup>30</sup>- أحمد السيد النجار، مرجع سابق، على الخط: <http://www.ahram.org.eg/>
- <sup>31</sup>- موسى سعداوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 8.
- <sup>32</sup>- وهي تدور حول قدرة اقتصاد الدولة على استخدام موارده المالية المتوفرة أو المقترضة واستخدامها بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم فيها.
- <sup>33</sup>- عيسى مقلید، مرجع سابق، ص 57.
- <sup>34</sup>- أحمد بن بيتور، ماذا سترث الأجيال المقبلة؟، جريدة الخبر الجزائرية، العدد 6457، 25 أوت 2011، ص 7.
- <sup>35</sup>- الرؤية الاقتصادية، (2010/11/07)، قانون جديد لحل مشكلة السيولة الفائضة في بنوك الجزائر، على الخط: <http://alroya.com/node/103850>
- <sup>36</sup>- علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي - اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010. ص 129.
- <sup>37</sup>- علاوة نواري، مرجع سابق، ص 139.
- <sup>38</sup>- عيسى مقلید، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص 68.
- <sup>39</sup>- الخشرمي، عبد الله علي محرز، وسائل استثمار المدخرات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التجارة، العدد 350، الغرفة التجارية الصناعية، السعودية، بدون سنة نشر، ص 34.
- <sup>40</sup>- كينيث س. ديفيس، ترجمة صباح صديق الدملوجي، ما بعد النفط، بيروت، ط1، 2009، ص 42.
- <sup>41</sup>- حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 165، بتصرف.
- <sup>42</sup>- Kessler Denis, Strauss-Kahn Dominique, Existe-t-il un lien entre l'épargne intérieure et l'afflux de capitaux extérieurs ?, Revue Tiers Monde, Avril-Juin 1984, tome 25 n°98. p269. , (27/03/2012), en ligne: [http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers\\_0040-7356\\_1984\\_num\\_25\\_98\\_3381](http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1984_num_25_98_3381)
- <sup>43</sup>- Kessler Denis, Strauss-Kahn Dominique, Op. p270.
- <sup>44</sup>- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي 4، السنة 25، أكتوبر- ديسمبر، الكويت، 2007، ص 6.
- <sup>45</sup>- سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 5.
- <sup>46</sup>- علاوة نواري، مرجع سابق، ص 155.
- <sup>47</sup>- علي لطفي، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 73.
- <sup>48</sup>- ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 213.
- <sup>49</sup>- روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 123.
- <sup>50</sup>- اعتمادا على بيانات المصادر التالية :
- Collections Statistiques N° 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, p 162  
-WDI2009
- الجزائر بالأرقام رقم 40، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2010، ص 56.
- <sup>51</sup>- الشروق أون لاين، (2010/11/04)، حسب الأمامي : احتياطي الصرف الجزائري بلغ 157 مليار دولار، على الخط : [http://www.echoroukonline.com/ara/?news=62408?print&output\\_type=atom](http://www.echoroukonline.com/ara/?news=62408?print&output_type=atom)